

Distr.: Limited  
7 November 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

اللجنة الثانية

البند ٥١ (أ) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل: دور الأمم المتحدة

في تعزيز التنمية في سياق العولمة

والاعتماد المتبادل

أنتيغوا وبربودا\*: مشروع قرار

نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

إن الجمعية العامة

إذ تضع في اعتبارها مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الداعية إلى العمل على

تحقيق التقدم الاقتصادي والرفعي الاجتماعي للشعوب كافة،

وإذ يشير إلى مبادئ الإعلان الخاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد الوارد في

القرار ٣٢٠١ (د-٦) وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد الوارد في

القرار ٣٢٠٢ (د-٦) وهما القراران اللذان اتخذتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية

السادسة في ١ أيار/مايو ١٩٧٤،

وإذ تأخذ في اعتبارها أنه في عام ٢٠٠٩ تحل الذكرى الخامسة والثلاثون لاعتماد الإعلان

وبرنامج العمل المتصل به،

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.



### وإذ تعيد تأكيد إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(١)</sup>،

وإذ تشير إلى الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وإلى الغايات والأهداف الإنمائية الواردة في تلك الوثائق، وإذ تسلم بالدور الحيوي الذي تؤديه تلك المؤتمرات هي ومؤتمرات القمة آنفة الذكر في صياغة رؤية إنمائية واسعة وفي تحديد أهداف يتفق عليها الجميع،

وإذ يساورها القلق من أن الأزمات الدولية التي تشهدها حالياً مجالات الاقتصاد والمال والطاقة والأغذية والتحديات التي يطرحها تغير المناخ تزيد الوضع الدولي الراهن خطورة وتؤثر بشكل سلب على آفاق التنمية في البلدان النامية وتندر في الوقت نفسه بتزايد اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مما يشمل الفجوة التكنولوجية وفجوة الدخل،

١ - تعيد تأكيد ضرورة مواصلة العمل نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ينسب على مبادئ الإنصاف والمساواة في السيادة والتكافل والمصلحة المشتركة والتعاون فيما بين جميع الدول؛

٢ - تقرر أن تنظر بتعمق، خلال دورة الجمعية العامة الرابعة والستين، في الحالة الاقتصادية الدولية وأثرها على التنمية، وتطلب في هذا الصدد، إلى الأمين العام أن يُضمّن التقرير القادم الذي سيقدمه في إطار البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل" عرضاً عاماً للتحديات الدولية الكبرى الماثلة في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة في وجه أي نمو اقتصادي متصل عادل وشامل للجميع والتنمية المستدامة، ولدور الأمم المتحدة في معالجة هذه المسائل في ضوء المبادئ المتصلة بها الواردة في الإعلان الخاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

(١) انظر القرار ٢/٥٥.